



المصدر: المال

العدد: 380

بتاريخ: ٢٦ مارس ٢٠١٨

## منتجون يحددون ٧ مطالب عاجلة لدعم القطاع الصناعي

حدّد عدد من المستثمرين والمنتجين ٧ مطالب مهمة ومُلحّة على الحكومة سرعة الاستجابة لتنفيذها؛ لكونها تشكل فارقاً ضرورياً مع القطاع الصناعي العام الحالي.

وتتمثل أبرز تلك المطالب في خفض أسعار الغاز الطبيعي لما بين ٣ و ٤ دولارات لكل مليون وحدة حرارية، ووقف تصدير الجلود الخام لمدة عام، وعدم فرض رسم إغراق على الصاج المستورد لصالح الصناعات الهندسية، وتوفير الأراضي اللازمة للاستثمار الصناعي، وزيادة ميزانية صندوق دعم الصادرات.

قال طارق قابيل، وزير التجارة والصناعة، إن الصناعة تعد إحدى الركائز لتحقيق مستهدفات “رؤية مصر ٢٠٣٠”، لتصبح مصر من أكبر ٣٠ اقتصاداً في العالم بحلول ٢٠٣٠، من خلال إرساء أسس ودعائم التنمية المستدامة لخلق اقتصاد قادر على المنافسة.

بلغت قيمة الإنتاج الصناعي «بدون البترول الخام» ١٣٥,٥ مليار جنيه خلال الربع الثاني من العام الماضي «الفترة من أبريل- يونيو ٢٠١٧»، مقابل 127.7 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، بزيادة ٦,١%، واستحوذ نشاط صناعة المنتجات الغذائية على ٢٤,٦% من إجمالي الإنتاج الصناعي في الربع الثاني من ٢٠١٧.

**الخبر كاملاً بعد الرأي.**

## الرأي

- في البداية يجب التأكيد على أنه بالرغم من أن قضية التنمية الصناعية تعد الاختصاص المباشر لوزارة التجارة والصناعة، إلا أن تحقيق تنمية صناعية حقيقية يتطلب في واقع الأمر تضافر جهود جميع الجهات على المستويين المركزي والمحلي وليس فقط الجهات التابعة لوزارة التجارة والصناعة. فمن ناحية نجد أن طبيعة القطاع التي تتسم بارتفاع درجة الروابط الأمامية والخلفية يجعل نمو القطاع الصناعي يتأثر ويؤثر في نمو القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد، ولذا نجد أن جانب من المشاكل المطروحة من قبل المنتجين والواردة في

الخبر ترتبط بوفرة وجودة المواد الخام. وعلى صعيد آخر نجد أن تحسين كفاءة العملية الإنتاجية وزيادة تنافسية المنتجات المصرية مرتبط بمجموعة واسعة من العناصر خارج السيطرة المباشرة لوزارة الصناعة مثل كفاءة اللوجستيات، البحث والتطوير، توفر مصادر الطاقة وكفاءة استخدامها وغيرها من العناصر.

■ بتحليل المشاكل الواردة في الخبر والتي أثارها المنتجين بوصفها مطالب عاجلة يلاحظ ما يلي:

- يعد التحرير التدريجي لأسعار الطاقة في مصر لتصل إلى المستويات العالمية أحد الإجراءات الهامة والضرورية لبرنامج الإصلاح الاقتصادية والتي لا يجب الرجوع عنها، إلا إنه يتعين على الدولة العمل على معالجة العديد من المعوقات الأخرى والتي تؤثر بشكل كبير على تكاليف الإنتاج وتنافسية المنتجات المصرية مثل المشاكل المرتبطة ببيئة الأعمال.

- فيما يخص صندوق دعم الصادرات، نجد أن قيام الصندوق بدورة في زيادة تنافسية المنتجات المصرية في الخارج يتطلب المراجعة الدورية لمجموعة المنتجات الخاضعة للمساندة، حيث يفتقد الصندوق هذا النوع من الديناميكية بسبب مساندة نفس المنتجات لفترة طويلة من الزمن في حين أن هناك مجموعة من المنتجات الغير تقليدية التي يمكن أن تحقق نجاحاً في الأسواق الخارجية في حالة مساندة من خلال الصندوق، مما يسهم إيجابياً في تنوع الصادرات المصرية.

- بالنسبة للأراضي الصناعية نجد أنه بالرغم من موافقة مجلس النواب على منح هيئة التنمية الصناعية حق الإشراف والولاية الكاملة على الأراضي الصناعية إلا أن التنفيذ مازال معلقاً نتيجة عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية لدى الهيئة والتي تمكنها من التنفيذ الفعلي.

- فيما يتعلق بتصدير الجلود الخام يجب العمل على وقف ممارسات التحايل على قرار وقف تصدير الجلد الطبيعي من خلال إحكام الرقابة والتدقيق في تطبيق المواصفات على الجلود الخام المصدرة لتوفير احتياجات الصناعة المحلية من المواد الخام.

- هناك بعض المشاكل المرتبطة بالسياسات التجارية المتبعة، ومن ثم لا يجب وضع السياسات التجارية بمعزل عن السياسات الصناعية، إنما لابد من مراعاة تأثير السياسة التجارية على العملية الإنتاجية.

■ وأخيراً يجب التأكيد على أهمية متابعة إستراتيجية التنمية الصناعية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس الوضع الفعلي والحقيقي للصناعة، فعلي سبيل المثال نجد أن قطاع الصناعة التحويلية قد حقق معدل نمو حقيقي خلال العام ٢٠١٦/٢٠١٧ يقدر بـ ٢,١% فقط مقابل معدل نمو أسمي يقدر بحوالي ٢٥%، وبالتالي فإن الرجوع إلى معدل النمو الاسمي كمؤشر للأداء يعطي صورة غير واقعية قد يترتب عليها عدم الوصول بالقطاع الصناعي إلى الوضع الريادي المنشود.

## الخبر كاملاً

حدّد عدد من المستثمرين والمنتجين ٧ مطالب مهمة ومُلحّة، على الحكومة سرعة الاستجابة لتنفيذها؛ لكونها تشكل فارقاً ضرورياً مع القطاع الصناعي، العام الحالي.

وتمثّل أبرز تلك المطالب في خفض أسعار الغاز الطبيعي لما بين ٣ و٤ دولارات لكل مليون وحدة حرارية، ووقف تصدير الجلود الخام لمدة عام، وعدم فرض رسم إغراق على الصاج المستورد لصالح الصناعات الهندسية، وتوفير الأراضي اللازمة للاستثمار الصناعي، وزيادة ميزانية صندوق دعم الصادرات.

قال طارق قابيل، وزير التجارة والصناعة، إن الصناعة تعد إحدى الركائز لتحقيق مستهدفات “رؤية مصر ٢٠٣٠”، لتصبح مصر من أكبر ٣٠ اقتصاداً في العالم بحلول ٢٠٣٠، من خلال إرساء أسس ودعائم التنمية المستدامة لخلق اقتصاد قادر على المنافسة.

وأضاف قابيل، خلال كلمته بافتتاح عدد من المشروعات التنموية بمدينة العاشر من رمضان، بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي، نهاية العام الماضي، أن الوزارة تعمل على زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلى ٨٪، وزيادة مساهمة الإنتاج الصناعي من إجمالي الدخل القومي ليصل إلى ٢١٪ بحلول ٢٠٢٠.

وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي «بدون البترول الخام» ١٣٥,٥ مليار جنيه خلال الربع الثاني من العام الماضي «الفترة من أبريل- يونيو ٢٠١٧»، مقابل ١٢٧,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، بزيادة ٦,١٪، واستحوذ نشاط صناعة المنتجات الغذائية على ٢٤,٦٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي في الربع الثاني من ٢٠١٧.

في البداية شدد شريف عفيفي، رئيس شعبة صناعة السيراميك باتحاد الصناعات، على أهمية استجابة الحكومة لمطالب خفض أسعار الغاز لمصانع السيراميك إلى ما بين ٣ و٤ دولارات لكل مليون وحدة حرارية، مقابل ٧ دولارات حالياً.

ووصف ذلك الإجراء بالمطلب بالعاجل الذي يجب تنفيذه من أجل إنقاذ نحو ٣٣ مصنعاً للسيراميك تعمل بالسوق المحلية، باستثمارات تصل إلى ١٥ مليار جنيه.

ويعمل بالقطاع ٢٤٠ ألف عامل، من بينهم ٨٠ ألفاً عمالة مباشرة، و١٦٠ ألفاً غير مباشرة.

وأكد أنه منذ زيادة أسعار الغاز عام ٢٠١٤ ارتفعت التكلفة الإنتاجية بشكل ملحوظ نتج عنها زيادة الأسعار النهائية للمنتج المحلي، والتي أفقدت السيراميك المصري القدرة على المنافسة محلياً وخارجياً، فضلاً عن ضياع عدة أسواق بسبب المنافسة الشرسة من منتجات دول أخرى مثل الهند وتركيا.

وكشف أن مصانع السيراميك تعمل بنحو ٦٠٪ من طاقتها الإنتاجية خلال الوقت الحالي، بإجمالي إنتاج ٢٤٠ مليون متر مربع، لافتاً إلى أن خفض الغاز سيرفع الإنتاج سنوياً إلى ٤٠٠ مليون متر، وهو ما يوفر للدولة مزيداً من العائد الناتج عن تحصيل ضريبة قيمة مضافة على الكميات المنتجة.

وتضاعفت أسعار السيراميك منذ تحرير سعر الصرف ليصل متوسط سعر المتر إلى ٥٠ جنيهاً.



## مَطالِبُ السَّلْبِ الرَّسِيَّةِ

وأضاف أن المطلب الأول تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي، ولا سيما أنه يمثل صلب الصناعات الغذائية والمصدر الأول للخامات اللازمة للتصنيع، قائلاً: "ننتظر استكمال الحكومة لبرنامجها في تطوير ورفع معدلات الإنتاج الزراعي، بما يكفي للاستغناء عن الاستيراد من الخارج."

وتابع: العاملون بقطاع الصناعات الغذائية يستوردون خامات وسيطة بكميات ضخمة سنوياً وتطوير الإنتاج الزراعي سيسهم في خفض فاتورة الاستيراد، ما يوفر عملة صعبة ويشجع الإنتاج المحلي.

ووفقاً لشكري فإن المطلب الثاني يضم سرعة استكمال منظومة توفير الأراضي الصناعية جاهزة المرافق والتراخيص؛ لتوفير الوقت والجهد والإجراءات على المستثمرين وتحفيزهم على الإسراع بتنفيذ مشروعات جديدة وتوسعات ترفع الإنتاج الإجمالي للقطاع وتحسّن من جودة منتجاته.

وأخيراً أكد شكري أن سرعة استكمال إجراءات تطوير التجارة الداخلية ضرورة حتمية، الفترة المقبلة؛ لتحقيق المستهدفات المرجوة فيما يخص تطوير قطاع الصناعات الغذائية.

وبحسب أشرف الجزائري، رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، بلغ حجم استثمارات القطاع ٥٠٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٧، متوقعاً أن يحقق القطاع معدلات نمو تتراوح بين ٨ و١٠% خلال العام الحالي.

تابعونا على  

تقارير أخرى للمركز

الأعداد السابقة

تنبيه هام:  
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناءً على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الوارده عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2017 (c)  
جميع الحقوق محفوظة